العرب
الخميس 2021/09/23
السنة 44 العدد 12188

تطمينات فرنسا لا تقنع مالي بالتخلي عن فكرة الاستعانة بفاغنر

المجلس العسكري ينتظر من باريس تفهمًا أفضل للوضع

بعد اعتراضها على تعاون محتمل بين مالي ومجموعة فاغنر الروسية، تحاول فرنسا احتواء التوتر مع المجلس العسكري وطمأنته بمواصلة التزامها الأمني وعمليات مكافحة الإرهاب في البلاد، غير أن هذه التطمينات لا تبدو كافية لإقناع باماكو بالتخلي عن هذه الفكرة تحسبا لتداعيات الانسحاب الفرنسي من منطقة الساحل.

روسيا تنافس فرنسا في مالي

باماكو – لا تكفي تطمينات فرنسا بأن التزامها إزاء مالي مستمر رغم التعديلات على الأوضاع العسكرية، لإقناع باماكو بالتخلي عن فكرة الاستعانة بمجموعة فاغنر الروسية في مواجهة التهديدات الإرهابية المتوقع أن تزداد وتيرتها مع رحيل القوات الفرنسية.

وقالت وزيرة الدفاع الفرنسية فلورنس بارلي، خلال زيارة لمالي الثلاثاء، إن التزام فرنسا بمكافحة الإرهاب في مالي لا يزال قائمًا.

وأضافت بارلي بعد محادثات مع نظيرها المالي الكولونيل ساديو كامارا "سنعدل وجودنا العسكري في منطقة الساحل ولكن لنكن واضحين: نحن لا ننسحب وسنواصل عمليات مكافحة الإرهاب".

كما زارت بارلي قاعدة جاو العسكرية، إحدى القواعد التي تتمركز فيها القوات الفرنسية المشاركة في عملية مكافحة الإرهاب في رسالة طمأنة للمجلس العسكري والشارع المتوجس من تداعيات الفراغ الأمني الفرنسي على استقرار بلاده.

فلورنس بارلي
التزام فرنسا بمكافحة الإرهاب في مالي لا يزال قائمًا

وتحارب فرنسا، القوة الاستعمارية السابقة في مالي، الجماعات الإرهابية الإسلاموية في منطقة الساحل مترامية الأطراف من خلال عملية برخان. وينتشر حاليا نحو 5100 جندي فرنسي.

وتريد باريس احتواء التوتر مع المجلس العسكري الذي يعتزم الاستعانة بمجموعة فاغنر، وتنظيم الانتخابات في فبراير حسب ما ذكرته تقارير إعلامية.

ولم تخف باريس انزعاجها من وصول مرتزقة روس إلى مالي، حيث من شأن هذه الخطوة أن تقوض عملياتها المستمرة منذ عشر سنوات لمكافحة الإرهاب والتصدي لمقاتلين لهم صلة بتنظيمي القاعدة وداعش في منطقة الساحل الأفريقي، في حين ستتحول موسكو إلى خصم قوي وستدخل على خط منافسة النفوذ الفرنسي المتراجع في أفريقيا.

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تظهر فيها فرنسا قلقها من الدور الذي تلعبه مجموعة فاغنر، فقد سبق أن أبدت انزعاجها من الدور الذي تلعبه المجموعة في دول مثل أفريقيا الوسطى.

وفيما يشكل وصول المرتزقة الروس إلى مالي بمثابة خط أحمر بالنسبة إلى فرنسا حسب المتابعين، حيث في مثل هذه الحالة فإنه من الممكن لباريس نقل قواتها إلى دولة النيجر المجاورة، إلا أن المجلس العسكري يطلب من شركائه الأوروبيين وخاصة باريس تفهما أفضل للوضع.

وقال الرئيس الانتقالي الكولونيل آسيمي غويتا الذي يتعرض لضغوط من شركاء مالي وخصوصًا من فرنسا ودول غرب أفريقيا إنه يتوقع منهم "قراءة أفضل للوضع" في بلاده.

وامتنع غويتا الذي قاد انقلابين عسكريين في أغسطس 2020 ومايو 2021 عن التعليق على إجراء انتخابات يُفترض أن تعيد السلطة إلى المدنيين في الموعد المقرر في فبراير 2022، في خطاب نُشر على مواقع التواصل الاجتماعي بمناسبة الذكرى 61 لاستقلال مالي، الأربعاء.

ويخضع المجلس العسكري في مالي لضغوط من المجتمع الدولي للالتزام بموعد تنظيم الانتخابات، بينما تتزايد الشكوك بشأن احترام هذا الجدول الزمني، كما توسعت دائرة الدول المعارضة لاستجلاب المجلس مرتزقة روس إلى البلاد.

وتطرق غويتا في خطابه إلى "جملة من التحديات الأمنية" التي تواجهها البلاد. وقال إن هذا الوضع يستدعي "مرة أخرى، دعوة شركائنا لقراءة أفضل للوضع في مالي التي تشهد أزمة عميقة متعددة الأبعاد".

وانضم الاتّحاد الأوروبي إلى فرنسا وألمانيا في تحذير باماكو من مغبّة التعاون مع مجموعة الأمن الروسية الخاصة.

وسبق لباريس وبرلين أن حذّرتا من أنّ استعانة باماكو بمجموعة فاغنر لتدريب القوات المسلّحة المالية وضمان أمن قادة البلاد من شأنه أن يدفعهما لإعادة النظر في مشاركتهما العسكرية في مالي.

أمّا الأمم المتحدة، التي لديها نحو 15 ألف جندي من قوات حفظ السلام في مالي، فشدّدت من جانبها على أنّ أيّ شراكة بين حكومة وقوات عسكرية أجنبية يجب أن تحترم حقوق الإنسان.

وأوضح مسؤولون ماليون أنهم يرفضون أن يُملى عليهم ما يفعلونه متحدثين عن توجه فرنسا نحو خفض وجودها العسكري في منطقة الساحل. وقالوا أيضًا إنه لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق مع فاغنر.

من جانبها، ترفض مجموعة دول غرب أفريقيا تمديد الفترة الانتقالية في مالي وطالبت المجلس العسكري بأن يزودها بحلول نهاية أكتوبر بجدول زمني للخطوات الأساسية قبل الانتخابات.

واعتمدت المجموعة مبدأ العقوبات الهادفة ضد كل من تقوض أفعالهم الامتثال للجدول الزمني.

وأكد غويتا في خطابه رغبته في "إعادة بناء الأسس" في مالي.

وأشار إلى تنظيم الانتخابات كأحد أهداف الحكومة، من دون الخوض في المزيد من التفاصيل. وهو يعيد البداية الحقيقية لمشروعه إلى الانقلاب الثاني في مايو 2021، وليس إلى الانقلاب الأول.

وقال "منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا، تتابع بلادنا بثبات مسيرتها نحو إعادة بناء بنيتها السياسية والمؤسسية".

ولم تعلن الحكومة المالية بشكل واضح عن وجود اتصالات مع فاغنر، لكن رئيس الوزراء شوغيل مايغا ألمح إليها الخميس خلال كلمة في "منتدى باماكو".

وقال "هناك شركاء قرروا مغادرة مالي.. هناك مناطق صارت مهجورة"، في إشارة إلى إعادة انتشار القوات الفرنسية في منطقة الساحل التي بدأت مغادرة جزء من مواقعها في شمال مالي للتركيز على "المثلث الحدودي" مع النيجر وبوركينا فاسو. وأضاف مايغا متسائلا "ألا يجب أن تكون لدينا خطط بديلة"؟

وأوضح قائلا "منذ يونيو قلت بوضوح شديد إنه يجب أن تكون لدينا إمكانية التطلع نحو آفاق أخرى، وأن نوسع إمكانيات التعاون من أجل السيطرة على دفاعنا الوطني".

تنامي دور رئيس المؤسسة الدينية يثير الاستياء في تركيا

المعارضة تتهم علي أرباش أكبر رجال الدين الأتراك بمخالفة الدستور

إسطنبول – عندما افتتح الرئيس رجب طيب أردوغان مجمعا قضائيا جديدا في أنقرة هذا الشهر اختتم أكبر رجال الدين الإسلامي في تركيا المناسبة بدعاء إسلامي مما أثار احتجاجات من معارضين قالوا إن هذا يتعارض مع الدستور العلماني.

وقال علي أرباش في كلمته "اللهم اجعل هذا العمل الرائع مفيدا ومباركا لأمتنا"، مضيفا أن قضاة كثيرين "يعملون لإرساء العدل الذي أمر الله به".

ويعكس ظهور أرباش في تلك المناسبة التي كانت في أول أيام سبتمبر وموجة الانتقادات التي أعقبت ذلك مدى تنامي دوره على رأس المؤسسة الدينية التي تديرها الدولة والنفوذ المتزايد الذي حظيت به في عهد أردوغان.

ولحزب العدالة والتنمية الذي ينتمي إليه الرئيس جذور إسلامية.

وقد ألغى الرئيس قيودا على الممارسات والمظاهر الدينية فرضها منذ عقود مصطفى كمال أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة، ليحتل الإسلام بذلك الصدارة في الحياة السياسية.

وفي العام الماضي ألقى أرباش أول خطبة في متحف آيا صوفيا الذي كان كنيسة بيزنطية في إسطنبول وتم تحويله إلى مسجد. وفي تلك المناسبة كان يمسك بسيف وقال إن ذلك تقليد اتبعه خطباء المساجد في الفتوحات، مستحضرا سقوط الكنيسة في أيدي القوات العثمانية عام 1453.

وللمؤسسة الشؤون الدينية التي يرأسها أرباش قناة تلفزيونية خاصة تعمل على ضم 30 فردا جديدا إلى العاملين فيها. وتوضح بيانات حكومية أن ميزانيتها التي تعادل ميزانية وزارة متوسطة ستزيد بمقدار الربع العام المقبل إلى 16.1 مليار ليرة (1.86 مليار دولار).

ومدد أردوغان في الأسبوع الماضي فترة عمل أرباش على رأس المؤسسة.

وظهر مع أردوغان أيضا الاثنين في نيويورك وردد دعاء في افتتاح ناطحة سحاب ستكون مقرا لسكن الدبلوماسيين الأتراك.

ويقول خصوم أردوغان السياسيين إن تعاظم دور أرباش يخالف الدستور العلماني، ويُظهر أن الرئيس يستخدم الدين لتعزيز شعبيته المتراجعة قبل الانتخابات المقررة في 2023.

وقال بهادير أردم نائب رئيس حزب الخير المعارض إن "السبب في إدلاء أرباش مرارا بتصريحات تستقطب الشعب هو بكل وضوح استغلال الحكومة للحساسيات الدينية لدى من تعتقد أن بإمكانها الفوز بأصواتهم". وأضاف أن ذلك غير مقبول.

ومنذ فترة طويلة تواجه الحكومة التركية اتهامات من خصومها العلمانيين بفرض القيم الإسلامية على البلد ذي الأغلبية المسلمة ولكن العلماني بشكل صارم.

ويشكو العلمانيون أيضا من زيادة حادة في عدد مدارس "الإمام الخطيب" الدينية وزيادة بنسبة عشرة في المئة في عدد المساجد في العقد الأخير ومن رفع الحظر على ارتداء الحجاب في مؤسسات الدولة ومن ترويض المؤسسة العسكرية التي كانت حصنا للعلمانية، وكل ذلك خلال حكم أردوغان.

وسبق أن تعرض أرباش لانتقادات لاذعة بسبب تعليقات اعتبرت مسيئة لمؤسس الجمهورية التركية الحديثة مصطفى كمال أتاتورك خلال خطبة الجمعة في آيا صوفيا والتي تم تحويلها أخيرا إلى مسجد.

بهادير أردم
الحكومة تستغل الحساسيات الدينية للفوز بأصوات الناخبين

وفي خطبة الجمعة حينها، قال أرباش إنّ "السلطان محمد الفاتح وهب وأوكل مكان العبادة المذهل هذا مثل تفاحة عينه للمؤمنين شريطة أن يبقى مسجداً حتى آخر يوم".

وتابع أنّ "أي ممتلكات موهوبة مصونة في معتقداتنا ويُحرق كل من لمسها، وميثاق الواهب لا غنى عنه ومن يسيء إليه يتعرض للعنة".

وأضاف أرباش "لذلك منذ ذلك اليوم وحتى الوقت الحاضر، كانت آيا صوفيا ملاذا ليس فقط لبلدنا ولكن أيضا لأمة النبي محمد"، في إشارة إلى المسلمين جميعا.

وندّدت أحزاب المعارضة بتصريحات أرباش، قائلة إن تعليقاته استهدفت أتاتورك بوضوح.

وقال أوزجور أوزيل المنتمي لحزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي "لا يمكنك كيل اللعنات لأتاتورك أثناء جلوسك على 'كرسي ديانت' الذي أسسه أتاتورك".

وعلى مواقع التواصل الاجتماعي صدرت انتقادات عديدة، وبات وسم يقرأ بالعربية "علي أرباش، إلزم مكانك" شائعا.

ويتهم حزب الشعب الجمهوري المعارض أردوغان بتعمد الزج بأرباش لصرف أنظار الشعب عن المشاكل الاقتصادية المتنامية.

ولم يعلق أرباش الذي تولى منصبه عام 2017 على الانتقادات مباشرة، لكنه يقول إن دوره يقتصر على الإرشاد الديني.

أرباش من رجل دين إلى مرافق لأردوغان

اليمين المتطرف في ألمانيا بلا هدف مع رحيل ميركل

حزب البديل مطالب بتجديد ترسانته السياسية

برلين – مع رحيل أنجيلا ميركل المقرر عن السلطة، سيفقد اليمين المتطرف الألماني الهدف الرئيسي الذي كان يصب عليه غضبه وسيكون عليه تجديد ترسانته السياسية.

ورغم أن استطلاعات الرأي تتوقع نتيجة سيئة لحزب "البديل من أجل ألمانيا" في الانتخابات التشريعية، إلا أن هذه الحركة باتت مترسخة بقوة في المشهد السياسي.

وشعار "ميركل يجب أن ترحل" الذي كان يكرره هذا الحزب المناهض للهجرة والمؤسسات، سيحل محله مع مغادرة المستشارة مهامها لتبدأ التقاعد، غضب أكثر انتشارا ومتعدد الأشكال.

ويقول أبرز مرشحي الحزب في الانتخابات التشريعية المرتقبة في السادس والعشرين من سبتمبر تينو شروبالا لوسائل إعلامية إن "رحيل المستشارة أمر جيد في الوقت الحالي لأنه يخلق مجالا للتغيير".

وأضاف أن "نتائج عهد ميركل ستلقي بثقلها على ألمانيا لفترة طويلة. ميركل ستبقى أسوأ مستشارة في تاريخ جمهورية ألمانيا الاتحادية".

تينو شروبالا
فترة تركيز حزب البديل على شخصية ما انتهت الآن

فهذا الحزب يحملها مسؤولية "الهجرة الجماعية غير الشرعية" بعد قرارها في 2015 فتح الحدود أمام اللاجئين الفارين من سوريا والعراق، ويتهمها بالقيام بـ"انتقال مكلف للطاقة" بعدما قررت في 2011 التخلي تدريجيا عن الطاقة النووية أو حتى بـ"عمليات تعويم أبدية لليورو" في دول جنوب أوروبا.

وهذه الاستراتيجية المناهضة لميركل، أتاحت لحزب البديل عام 2017 أن يدخل بقوة إلى مجلس النواب ليصبح أكبر قوة معارضة مع 12.6 في المئة من الأصوات.

فالحزب الذي تأسس عام 2013 بناء على نهج مناهض لليورو، تقدم في استطلاعات الرأي على أساس نهج مناهض للأجانب والاستلام لاسيما في شرق البلاد الذي يعتبر أكثر حرمانا.

لكن هذه الاستراتيجية استنفدت. ولم يحصل الحزب سوى على 11 في المئة من النقاط في استطلاعات الرأي الأخيرة وهو يسعى لتجديد نفسه.

وقال شروبالا "فترة التركيز على شخصية ما انتهت الآن، يجب أن نهاجم البرنامج السياسي للعولمة، حتى وإن لم يحمل اسما".

ويضيف كريستوف برنت زعيم المجموعة الصغيرة "زوكونفت هيمات" (مستقبل وطن)، "ميركل كشخص ليس هناك اهتمام كبير بها إنما هي تجسد نظاما، سنستبدل سريعا شعار 'ميركل يجب أن ترحل' بشعار 'لاشيت يجب أن يرحل' أو 'شولتز يجب أن يرحل' أو 'بيربوك يجب أن ترحل'"، في إشارة إلى المرشحين الأوفر حظا لخلافة ميركل، الاجتماعي – الديمقراطي أولاف شولتز والمحافظ أرمين لاشيت.

ويرى أن الهدف لن يتحقق "إلا حين يتم محو قراراتها السياسية وحين تحمل ميركل سياسيا، وإذا لزم الأمر، قضائيا المسؤولية".

ويقول يان ريبي من مؤسسة مكافحة العنصرية "أماديو – أنطونيو" إنه "في 2015 حين وصل اللاجئون إلى ألمانيا عبر المجر وطريق البلقان، أصبحت ميركل تجسد الشر بنظر اليمين المتطرف الألماني".

ويضيف ميرو ديتريتش المتخصص في مرصد اليمين المتطرف "سيماس" أن شعار "ميركل يجب أن ترحل" كان "شعارا ضد النظام أكثر مما هو شعار ضد شخص ميركل".

ويوضح ريبي أن من سيخلفها "لن يكون هدفا جيدا كما كانت ميركل، ولكن هذا لن يؤدي بالطبع إلى إضعاف دائم لليمين المتطرف".